ما وقع من ذلك بمحض فضله واختياره تعالى تفضلا منه جل وعز
وبيان جواز رؤيته تعالى وما يتعلق بذلك بشتى الترجمة بما يجوز
في حقه تعالى احسن مما ترجم به امام الحرمين في الارشاد من قوله باب
القول فيما يجوز على الله تعالى لايهام هذه الترجمة انه تعالى يتصف بصفة
جايزة وقد عرفت انه جل وعز واجب لا يتصف الا بواجب والجواز انما
يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة بعض صفاته ولا يتطرق الجواز
الى ذاته ولا الى صفة تقوم به بوجه من الوجوه ومراده في الترجمة
بما يتعلق بذلك ما ذكرته من تعدد ادراك البصر بحسب تعدد
المبصرات كما ان الموانع اعراض مضادة لها تتعدد بحسب مانعات
من المرييات ص واما الجايز فهو كل فعل من افعاله تعالى لا يجب
عليه منه شيء ولا مراعات صلاح ولا اصلح والا لما وقعت محنة دنيا
واخرى ولا تكليف بامر ولا نهي شيء يعني افعاله تعالى كلها جايزة
لا يجب عليه منها شيء عقلا ولا يستحيل اذ لو وجب شيء منها عقلا
او استحال لانقلب الممكن واجبا او مستحيلا ولا تخفى بطلان ذلك وقوله
كل فعل من افعاله تعالى يعني وكذلك كل ترك من تروكه تعالى فانه ايضا
جايز لا واجب ولا مستحيل وانما استغنى بذكر الفعل عن الترك لانه مقابله
والحكم على احد المتقابلين بالجواز يستلزم مثله في مقابله تقول ولا
مراعات صلاح ولا اصلح يعني وكذلك لا يجب عليه تعالى ان يوجد خلقه
ما هو صلاح لهم او هو اصلح ومراده بالصلاح ما هو فساد في الاصلح ما هو
صلاح الا انه دونه وهذا من عطف الخاص على العام لان الصلاح و
الاصلح داخلان في عموم قوله وكل فعل من افعاله تعالى وانما نبه عليه
بالخصوص اشارة لمذهب المعتزلة الذين اوجبوا ذلك عقلا في حقه
تعالى فبغداديون منهم اوجبوا عليه ما هو اصلح لعباده في الدين والدنيا

والبصريون

Copyright © University

وعمد تمام التصوير في ذلك قياس الغايب على الشاهد بغير جامع
لتصوير نظرهم في المعارف الالهية واللطايف الخفية الربانية وقصور
عقولهم في صفات الواجب الحق وافعال الغني المطلق فاخذوا
يزنون احكام العلي بميزان الجلال بميزان عقولهم الفاسدة ميزان
العوايد التي يجب لها عن الحضرة الالهية العديمة المثال الطرد
والاستحالة قالوا اذ الله تعالى يدعو عبده وكشف عورته لكل مسلم
نحن نقطع بان الحكيم اذا امر بطاعة وقدر ان يعلم المامور بها ان صدور
هذه الطاعة منه غير متضرر بذلك لم يرض بفعل كان مذموما عند
العقلا معدودا في زمرة الجهلا وكذا من دعا عدوه الى الموالات
والرجوع الى الطاعات لا يجوز ان يعامله من الغلظ واللين الا
بما هو ابلغ في حصول المراد وادعى الى نزع العناد وايضا من اخذ
ضيافة لرجل واسند في حضوره وعلم انه لو تلفظ ببشر وطلاقة
وجه لدخل واكل والا فلا فالواجب عليه البشر والطلاقة والملاطفة
لا فقد اردنا بالتنبيه على هذا الكلام على فاسد الامر بالشيء
يستلزم ارادة الامر به حتى يلزم ان يعين الامر المامور به ليحصل
مراده به وذلك باطل عندنا فان الله سبحانه قد امر الكافر بالايمان
ولم يرده منه وانما الارادة منه عنده ولو سلمنا استلزام الامر الارادة
بناء على فاسد الكلام فياسكم ايضا فاسد لان ما ذكرتموه انما يصح
في حكم يحتاج الى طاعة الاولياء ورجوع الاعداء ويتعزز بكثرة الاعوان
والانصار وتعظم لديه الاقدار ويكون للشر الحادث بالنسبة
اليه شرف من حيث ذاته ومقداره واين هذا ممن تنزه له الغنا المطلق
والكمال الازلي بحيث استوى بالنسبة اليه اقبال جميع الخلق على